



استنفاد كل الأسلحة

الزرفي يلعب ورقة النأي بالنفس عن سياسة المحاور

محاولة أخيرة لاستمالة القوى الشيعية

ووصلت جهود الزرفي إلى طريق مسدود منعه من استكمال المشاورات بشأن تمرير كابينته، بعد رفض الكتل الشيعية القبول بتكليفه، باعتباره قد جاء من خارج سياق الإجماع الشيعي المعهود في ترشيح الشخصيات لإشغال هذا المنصب.

وفي خطوة تبعد إمكانية توليه المنصب، أعلن رئيس إقليم كردستان شمالي العراق، نيجيرفان بارزاني، الأربعاء، دعم ترشيح رئيس جهاز المخابرات لتشكيل الحكومة الجديدة.

وجاء ذلك بعد سويغات من كشف تيار الحكمة الذي يرأسه عمار الحكيم الهدف من طرح اسم الكاظمي مرشحا لرئاسة الحكومة المقبلة بدلا من الزرفي. ونقلت وسائل إعلامية محلية عن النائب عن كتلة الحكمة أسعد البردي قوله إن "هدف القوى السياسية من ترشيح الكاظمي لرئاسة الوزراء هو لإفشال تكليف عدنان الزرفي وعدم تشكيل الحكومة المقبلة كونه يعتمد على الضغط الأميركي". وأوضح أن حصول الزرفي على ثقة نواب البرلمان بات أمرا مستحيلا في ظل رفض القوى الشيعية وترشيح الكاظمي بدلا عنه.

وكشفت مصادر مطلعة أن اتفاق قادة أحزاب دولة القانون نوري المالكي والفتح هادي العامري وتيار الحكمة على بديل للزرفي جاء في أعقاب زيارة سرية لقائد فيلق القدس الإيراني إسماعيل قاضي إلى العراق، لتقريب وجهات نظر القوى الشيعية وضمان ولائها لتهنئة طهران.

ويرفض هؤلاء تكليف الزرفي ويعتبرون أنه أقرب من الإدارة الأميركية أكثر من اللازم، في الوقت الذي تصفه بعض الفصائل الشيعية المسلحة المقربة من إيران بأنه عميل للمخابرات الأميركية.

وظهرت خلال الفترة الماضية انقسامات بين الفصائل الشيعية المسلحة على قيادة الحشد الشعبي المدعوم من إيران، بعد مقتل رئيسه أبو مهدي المهندس، الذي سقط قتيلا قبل أسابيع مع القائد العسكري الإيراني قاسم سليماني في غارة أميركية.

كشفت تصريحات رئيس الوزراء العراقي المكلف عدنان الزرفي مع تساؤل فرصه في تولي منصبه لتشكيل الحكومة أنه يلعب آخر أوراقه في محاولة لاستمالة القوى الشيعية الراضية بشكل قطعي أن يكون رجل المرحلة المقبلة كونه ميلا إلى أجندة الولايات المتحدة في البلد الذي تسيطر فيه إيران على مفاصله منذ سنوات.

بغداد - زج رئيس الوزراء العراقي المكلف عدنان الزرفي بورقة النأي بالنفس عن سياسة المحاور المختلفة، في تحرك يقول خبراء إنه يهدف إلى إقناع القوى السياسية الشيعية بجدوى موافقه. ويحاول الزرفي إرساء ملامح سياسة جديدة تقوم على محاولة التوازن بين مختلف القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على النفوذ بالبلد نظرا لأهميته ولوزنه والدور الذي يستطيع القيام به في حال استعاد استقراره وقوته السياسية والاقتصادية.

وكان في مقابلة مع تلفزيون الشرق بثت مساء الثلاثاء أن العراق يجب أن تربطه بدول الجوار علاقات إستراتيجية وليست سياسة أزمات وأن يطوي ملف العلاقات المتذبذبة مع دول الجوار الإقليمي.

وقال "ليس للعراق مصلحة في معاداة جيرانه وإن وحده وقوة العراق مطلوبة وليس لنا شأن بالأزمة الحالية بين إيران والولايات المتحدة".

فسر مراقبون هذا الكلام على أنه مسعى جديد من الزرفي الذي يحاول كسب تأييد التيارات الشيعية المنقسمة على نفسها بان البلاد ليست في موقع نزاع بين الخصمين الدوليين في العراق. وكان رئيس الوزراء المكلف قد اشترط على الكتل الشيعية أن يوقع زعماءها وثيقة ترشيح رئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي لتشكيل الحكومة بدلا عنه، كي يتقدم هو باعتذار إلى الرئيس برهم صالح عن الاستمرار في مهامه.

ويؤكد الزرفي أن العراق سيعوض دول التحالف الدولي لجهودها العسكرية لدعم العراق وتدريب قواته بامتيازات اقتصادية مستقبلية وستتم جدولة انسحاب القوات الأجنبية من العراق. وقال "أنا جاد بالتعاطي مع هذا الملف وشهدنا انسحاب قوات التحالف

ويبسعي العراق في خضم المشاكل السياسية العميقة بين كافة الأطراف السياسية ومحاولات الجماعات الإرهابية التي لا تزال تنشط بالبلاد، إلى المحافظة على علاقاته الاقتصادية مع إيران والولايات المتحدة. ولدى البلد النغطي فرص استثمارية في جميع المجالات تبلغ قيمتها 400 مليار دولار ولا يبدو أن أي رئيس حكومة مقبل سيفكر بأي مواجهة عسكرية مع أي طرف، وهو ما أكدته الزرفي بقوله إن "طريقي هو تنمية الاقتصاد العراقي".

واستطرد "إذا اكتمل نصاب جلسة البرلمان المقبلة سيتم التصويت لصالح الحكومة التي نسعى لأحد أن يتسبب بحرب أهلية أو انقلاب عسكري ولا توجد حرب شيعية- شيعية".

المستجد في البلد الخليجي 419 بينها حالها وفاة، ولذلك تسعى الحكومة إلى تعزيز إجراءاتها الوقائية للحفاظ على الاستقرار على كافة الأصعدة، وكذلك خشية من تفشي فايروس في السلطنة. وقد سارعت السلطات إلى دعم الاقتصاد بضخ المليارات من الدولارات لمساعدة قطاعات الاقتصاد غير النفطية الوليدة في الوقت الذي تعكف فيه مسقط على إيجاد سبل للحد من الأثر الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط على أوضاعها المالية الصعبة. ويأتي قرار العفو عن السجناء بعد يوم من إعلان مسقط انضمامها إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية مناهضة التعذيب.

مسقط - أعلنت السلطات العمانية الأربعة أن السلطان هيثم بن طارق أصدر عفوًا خاصًا عن المئات من السجناء المدانين في قضايا مختلفة، في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي فايروس كورونا المستجد. وتأتي الخطوة في سياق خطوات مشابهة اتخذتها العديد من دول العالم ولاسيما في منطقة الخليج والشرق الأوسط لتفادي انتشار هذا الوباء. ونقل وكالة الأنباء الرسمية عن مصدر مسؤول بشرطة عمان السلطانية، لم تكشف عن هويته قوله إن "عدد المستفيدين من العفو بلغ 599 نزيلا، منهم 336 نزيلا أجنبيا".

وبحسب آخر الإحصائيات الرسمية، فقد بلغ عدد الإصابات بالفايروس

أطباء سعوديون في الصفوف الأمامية للتصدي لوباء كورونا في أوروبا

280 طبيبا يعاضدون جهود فرنسا وسويسرا

جنباً إلى جنب مع زملائهم في مواجهة الوباء الذي اجتاحت كل بلدان العالم في هذا الوقت العصيب. وأوضح أن هذه المشاركة قيمة مضافة نظراً إلى ما يملكونه من خبرة وقدرات تساعدهم في مواجهة كل الأخطار والأزمات، وقال، إن هذه الجهود القيمة جدا سترفع من مكانة الطبيب السعودي المهنية.

وأشار إلى أن هذه المبادرة ستكون حاسمة في تطوير حياتهم المهنية، ورفع جاهزيتهم للعمل الفعال بتفانٍ لمواجهة الأزمات بمختلف أنواعها إلى جانب تدريبهم في أكثر من 36 تخصصاً في مجالات الطب، ومنها طب الطوارئ.

وأكد أن "هذه المبادرة ليست غريبة على أبناء المملكة، فهم بذلك يمثلون وجه المملكة الإنسانية وقيم التآزر والتضامن التي تعكس مبادئ السعودية وتحرص عليها".

الصعبة التي تمرّ بها البلاد. وأشاد الملحق الثقافي بالسفارة السعودية في باريس عبدالله بن فهد الثنيان بالمبادرة الإنسانية، التي أقدم عليها الأطباء السعوديون في الوقوف إلى جانب زملائهم في المستشفيات الفرنسية لمكافحة وباء كوفيد-19، وأكد بأن بلاده تفخر بتفانيهم وجهودهم.



وقال الثنيان إن "جميع الأطباء في الولايات المتحدة الأميركية وفي بريطانيا وألمانيا يعملون بجد ويقومون بما يقوم به زملاؤهم في فرنسا وسويسرا وبكل إخلاص، فهم يشاركون

باريس - عكست مبادرة حوالي 280 طبيبا سعوديا، والذين يتواجدون على الأراضي الفرنسية والسويسرية مدى اهتمامهم بالوقوف في خط "الدفاع الأول"، لمكافحة انتشار فايروس كورونا. وأبدى هؤلاء الأطباء قوة وتحصنا في تحلّل هذه المسؤولية الثقيلة والصعبة للتصدي للفايروس عبر أداء واجبه المهنية داخل المستشفيات بمختلف المناطق التي يعملون فيها، في إطار مكافحة العالم لفايروس كورونا والتصدي له مع زملائهم.

وقد أظهروا كفاءاتهم وقدراتهم العالية في هذا المجال، وهو ما دفع السلطات الفرنسية إلى الإشادة بجهود "الجيش الأبيض" السعودي في معالجة المصابين والحدّ من تفشي فايروس كورونا، الأمر الذي ساهم في تعزيز جهود المستشفيات في احتواء ومكافحة انتشار الوباء في ظل الأوضاع الصحية

قطر تعيد تشغيل أسطوانة سلامة العمال في مشاريع كأس العالم

وحاولت اللجنة المنظمة لكأس العالم 2022 السير على خط الحكومة بالتاكيد على أنه لم يجر تسجيل أي حالات إصابة بفايروس كورونا في مواقع الإنشاء الخاصة بالبطولة.

ووفقاً لإرقام جامعة جونز هوبكينز الأميركية، شهدت قطر 2057 حالة إصابة بفايروس كورونا وست حالات وفاة حتى الآن.

وبينما تسعى الدوحة إلى مواجهة هذه الأزمة، وجّه الادعاء العام الفيدرالي في بروكلين التابعة لولاية نيويورك الأميركية تهماً مسؤولين سابقين في الفيفا بتلقي الرشى من أجل التصويت لقطر في السباق على استضافة مونديال 2022.

وقد أكد الرئيس السابق للفيفا السويسري سيب بلاتر في مقابلة حصرية مع وكالة الصحافة الفرنسية وجود "تدخل سياسي" في قرار منح حق استضافة كأس العالم 2022 إلى قطر.

وقال بلاتر الذي تولى رئاسة الفيفا لمدة 17 عاماً قبل إيقافه في 2015 "لقد كان هناك اتفاق نبيل في اللجنة التنفيذية للفيفا: مونديال 2018 لروسيا ومونديال 2022 للولايات المتحدة".

ولكنه استدرك بالقول "لقد حصل تدخل سياسي لمنح حق استضافة مونديال 2022 إلى قطر هذا كل ما في الأمر. في هكذا نوع من القرارات يحصل تدخل سياسي رفيع المستوى".

ووفق روايته للوقائع اعتبر بلاتر فشل اتفاق إرساء استضافة مونديال 2022 للولايات المتحدة يعود إلى تدخل فرنسا في عهد الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي خلال مائدة غداء مع مواطنه ميشال بلاتيني الذي كان حينها عضواً في اللجنة التنفيذية للفيفا.

وفي رد على الاتهامات الموجهة إليها، نفت اللجنة العليا للمشاريع والإرث، المسؤولة عن تنظيم استضافة البطولة "بتشكل قاطع جميع الادعاءات التي وردت في الملفات القضائية التي نشرها الادعاء الأميركي في السادس من أبريل الجاري".

وقالت في بيان "لم يتم حتى الآن تقديم أي دليل يُثبت عدم نزاهة هذا الملف لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، أو عدم توافقه مع كافة لوائح وقوانين الاتحاد الدولي لكرة القدم الصارمة والخاصة بملفات الترشح لاستضافة البطولة".

ولكن مراقبين يرون أن الفضيحة التي ضربت الفيفا قبل خمس سنوات وما تلاها من تحقيقات ستكون كافية للكشف عن تورط قطر في ملف استضافة المونديال القادم والذي تحول عليه لتلميح صورتها أمام الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي.

ومنذ الإعلان عن استضافتها مونديال 2022، تتعرض الإمارة الغنية بالغاز، بانتظام لانتقادات دولية حول ظروف العمل على أراضيها والتي جعلتها في محل شكوك كبيرة.

سعت السلطات القطرية، التي لا تكف عن تقديم صورة وردية عن حالة العمال الأجانب في مشاريع مونديال 2022، إلى تقديم مبرراتها "القديمة الجديدة" في هذا الملف الحساس، وذلك رداً على تقارير ألمانية تحدثت عن إصابة العشرات من العمال بفايروس كورونا وأن الدوحة تنسّر على ذلك بشكل متعمد خشية تعرضها لانتقادات من منظمات حقوق الإنسان.

وأضافت المنظمة أن معسكرات الإقامة "مكتظة بشكل ملحوظ وتفقر للمياه والصرف الصحي المناسبين" وهو ما لا يمكن العمال من حماية أنفسهم من عدوى الفايروس.

وقالت خبيرة شؤون الخليج في منظمة العفو الدولية، ريجينا شيوتل، في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية إن "الظروف الصحية لا تحتمل".

وأشارت إلى أنه يجري تسكين ثمانية عمال في غرف ضيقة بها أسرة من طابقين، وأوضحت أنه من المستحيل الالتزام بمسافة التباعد الجسدي "لأنه ببساطة لا توجد مسافة".

وكانت إذاعة غرب ألمانيا (دي.بي.دي. آر) قد ذكرت عبر برنامج شيبورت إنسايد الأثنين الماضي أن "هناك أكثر من 500 حالة إصابة بالفايروس بين صفوف العمال، هؤلاء أبلغوا أيضا عن نقص في الأغذية".

وأعلنت الدوحة عزل جزء من المنطقة بعد تسجيل إصابات في صفوف العمال، لكنها أكدت أنه يجري تزويد المنطقة يوميا بالمواد الغذائية والمياه وأدوات الحماية، إلى جانب تلقي المرضى العلاج في المراكز الصحية دون دفع تكاليف.

وحتى تقدم تبريرات على اهتمامها بهذا الملف، الذي لطالما لاحقها منذ فوزها باستضافة مونديال 2022، قالت إن العاملين الذين يخضعون للحجر الصحي وكذلك المصابين مازالوا يتسلمون رواتبهم، وقد جرى إبلاغ شركات البناء بتحديد عدد المقيمين في مكان مشترك بأربعة أشخاص كحد أقصى.



طريق مسدود لإنهاء مأساة العمال

الدوحة تخفي حقيقة الإصابات بكورونا بين العمال الأجانب رغم أن تقارير ألمانية تؤكد إصابة 500 عامل

وتأتي هذه التحركات بينما تواجه الدوحة اتهامات من محكمة أميركية بدفع رشاشي لأعضاء بارزين في الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) للفرار بانتظام الدوحة.

وكانت منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان قد ذكرت الشهر الماضي أن أماكن إقامة العمال المغتربين في المنطقة الصناعية في العاصمة القطرية الدوحة، خضعت للإغلاق، بعدما تبين إصابة المئات من عمال البناء بعدوى كورونا.